وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

المعهد القومى للحوكمة
و التنمية المستدامة
National Institute for Governance
& Sustainable Development

معوقات تحقيق التنمية المستدامة وسبل المواجهة

عمرو نبيل
مدير وحدة الحوكمة المؤسسية
المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة

عمرو نبيل

مدير وحدة الحوكمة المؤسسية
المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة
باحث دكتوراة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

Amr Nabil

Institutional Governance Unit Manager
The National Institute for Governance and Sustainable Development (NIGSD)

PhD researcher, Public Policy and Administration Department, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.

أهداف التنمية المستدامة

التغير الحاصل في دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة ومالكة للمشروعات وإدارتها ومسئولة عن توزيع الدخل وتقديم الخدمات إلى مجرد شريك بين شركاء متعددين في إدارة شئون الدولة والمجتمع متمثلين في القطاع الخاص والشركات متعدية الجنسية والمجتمع المدني، هؤلاء الشركاء أصبحوا يدعون إلى المزيد من فرض الرقابة والشفافية والمساءلة ويساهمون في وضع السياسات الإنمائية للدولة.

- بداية حكومية لجذب الاستثمار الأجنبي.

- ثم لتعزيز الحكومات لدور المواطن.

- **استمرار** الدور السيادي: حيث تركز الدولة، من خلال جهازها الحكومي، على بعض المجالات الرئيسية لإدارة وضبط السياسات العامة، وتتمثل المجالات السيادية في: الدفاع والأمن والعلاقات الدبلوماسية الخارجية، والسبب في ذلك أن الدولة هي الكيان الوحيد المؤهل للقيام بهذه المجالات، ويمثل ذلك استمرارًا لوظيفة كانت تؤديها الدولة دومًا.

- **انسحاب** أدوار مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والمادية والمعلوماتية، وتشمل التعليم والصحة وشبكات المواصلات (الطرق والكباري والموانئ والمطارات)، ومرافق المنافع العامة (الماء والكهرباء والصرف الصحي)، والبحث العلمي ونشر التكنولوجيا، وتقتسم مع القطاع الخاص مباشرتها في الدولة المتقدمة، ومثل ذلك حالة من الانسحاب عن دور كانت الدولة تؤديه في السابق بمفردها.

- **ابتكار** الأدوار الاقتصادية، وتشمل أدوار تنشيط وتفعيل الأسواق وحماية المنافسة والرقابة على الاحتكارات الخاصة وملكية وإدارة المشروعات الاقتصادية، وهذا الدور هو دور مبتكر بعد العولمة، وذلك حماية للمواطن ومنعًا لافتراسه من القطاع الخاص الذي يسعى دومًا للربح.

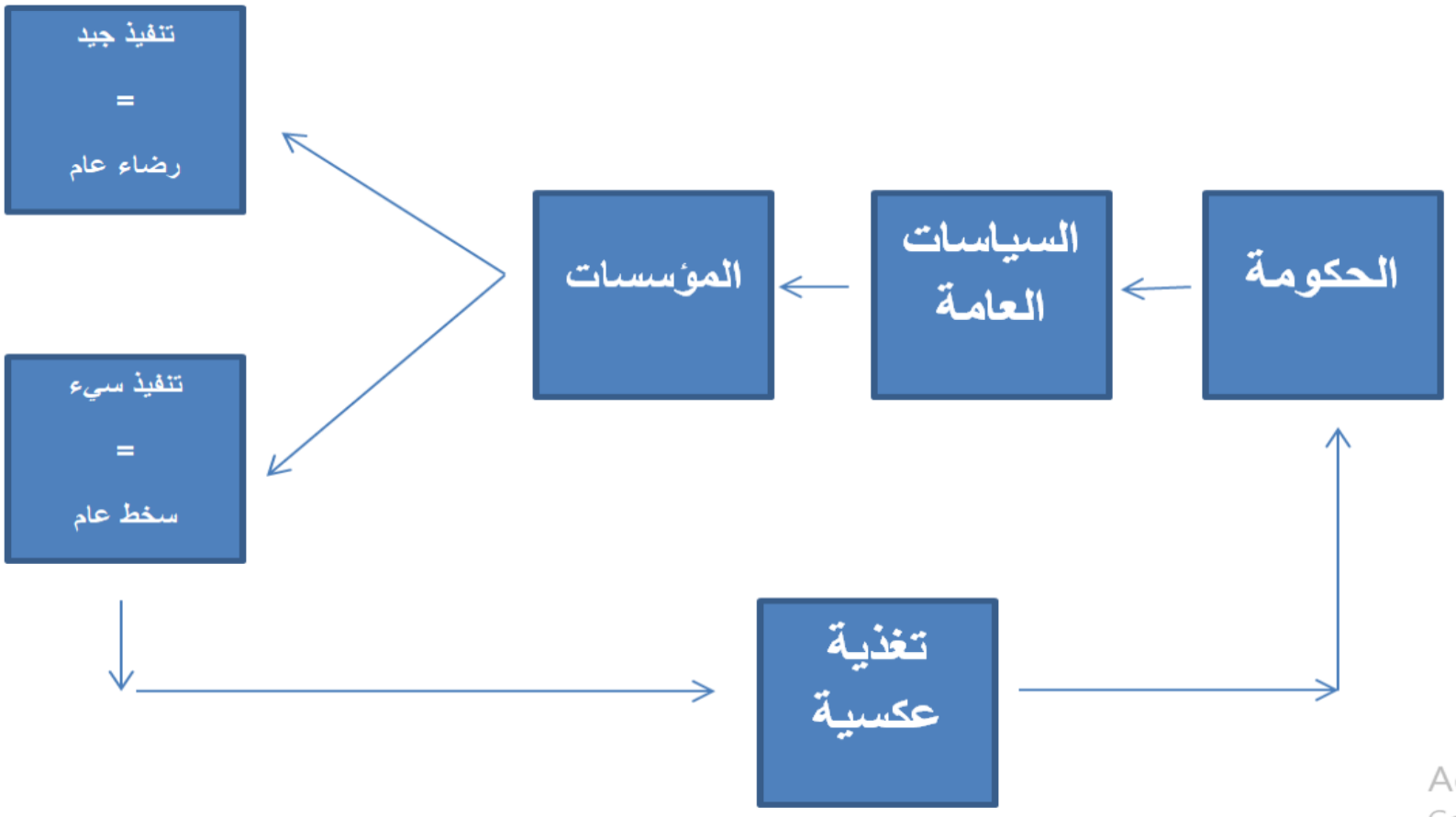

Activate Wind
Go to Settings to a

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

- تبنى التنمية على القدرة التنظيمية وجودة المنظمات فقدرة المنظمات الحكومية تعد عاملاً أساسياً في توفير العديد من الخدمات المهمة للجمهور، وفي تهيئة الظروف للتقدم الاقتصادي، ولا يكفي وجود الموظفين المهرة إذا لم تكن لدى المؤسسات الحكومية القدرة على الاستفادة من هذه المهارات بشكل جيد.

- هدف الدولة هو الوصول إلى جهاز إداري كفء، فعال، قادر على مواكبة التغير، يحسن إدارة موارد الدولة، يقدم خدمات متميزة للمواطنين ويتفاعل معهم ويعمل على إنجاز مصالحهم بشكل مميز، وفي أقل وقت ممكن، وبأقل تكلفة.

- طرح MANCUR OLSON وهو أحد علماء الاقتصاد المؤسسي سؤال عن سبب ثراء بعض الأمم وفقر أخريات، وبعد اختباره للعوامل المسببة لذلك مثل الاختلافات في الوصول للمعرفة، الاختلافات في الوصول لأسواق رأس المال، الاختلافات في الصلة بين الشعب والأرض أو الموارد الطبيعية، الاختلافات في القدرات السوقية للموارد البشرية، إلخ...، أنتهي إلى استنتاج أن تلك العوامل غير مقنعة وأن "التفسير المنطقي الوحيد المتبقي لظاهرة الاختلافات الكبيرة في مستويات الرخاء بين الأمم يتلخص في اختلاف جودة وكفاءة مؤسساتها والسياسة الاقتصادية السارية".

توطين التنمية

- تمثل عملية توطين أهداف التنمية المستدامة أهمية كبرى في الإسراع بتحقيق تلك الأهداف، وذلك من خلال تحقيقها على المستوى المحلي لضمان "عدم ترك أحد خلف الركب" وقضية توطين أهداف التنمية المستدامة لها أثر في تحقيق النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة باعتبارهم أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

- ولا يقع عبء إحداث التنمية على عاتق الحكومات وحدها، بل يلعب كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص بل والمجتمع بأسره دو را محورياً في هذه التنمية.

- ومن بين التحديات الرئيسة التي مثلت عائقا أمام التنفيذ الأمثل للأهداف الإنمائية للألفية هو عدم الاهتمام بالسياق المحلي وطبيعته ومدى ملائمته لتنفيذ تلك الأهداف، وذلك على الرغم مما يمثله المستوى المحلي من أهمية كبرى في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وما به من فرص حقيقية لدعم عملية التنمية.

- ولذلك انصب اهتمام الدول في الآونة الأخيرة على عملية توطين الأهداف الأممية التي تتمثل في وضع السياق المحلي في الاعتبار عند تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بداية من وضع الأهداف والغايات وحتى تحديد وسائل التنفيذ واستخدام المؤشرات لمراقبة عملية التنفيذ.

- وترتكز عملية توطين أهداف التنمية المستدامة على ما يمكن أن تقدمه تلك الأهداف من أطر لسياسات التنمية المحلية، كما تقوم على الدعم الذي تقدمه وحدات الإدارة المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

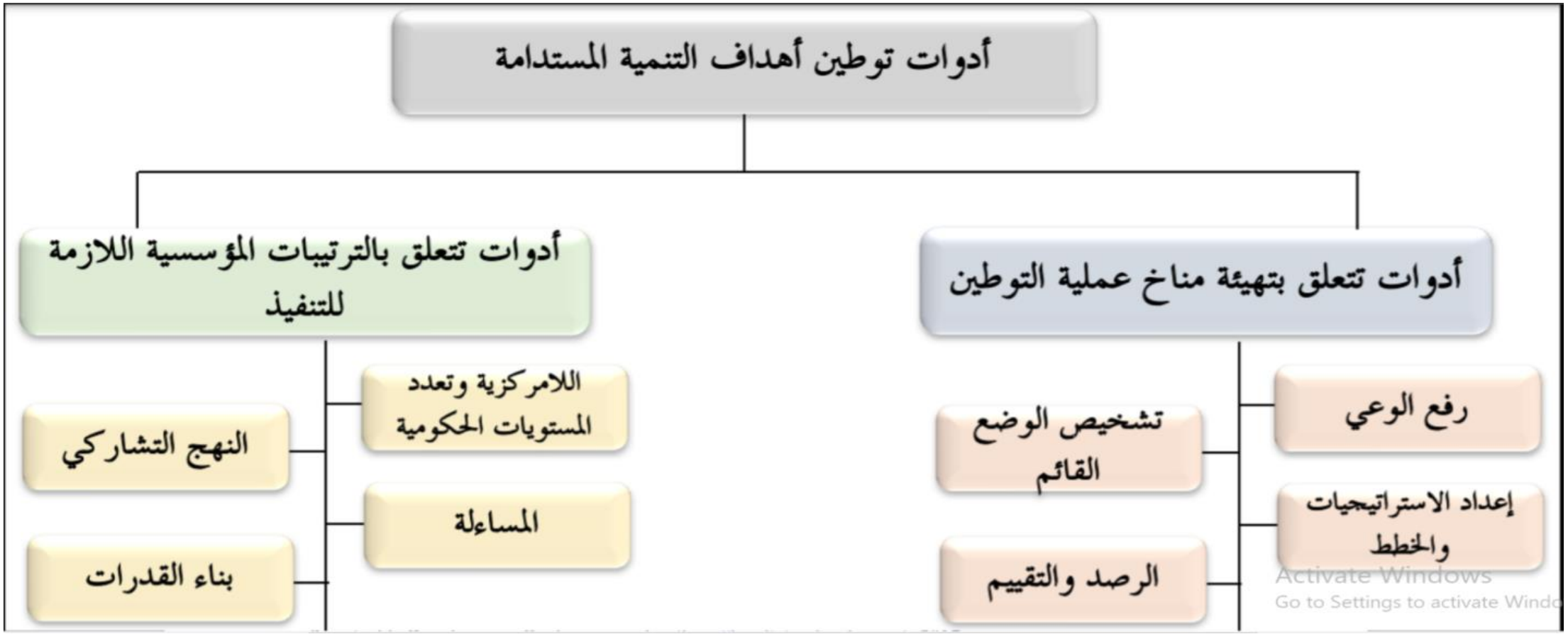

Activate Windows
Go to Settings to activate Windo

الحوكمة والتنمية (Governance and development)

- قال كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة: ربما تكون "الحوكمة" هي العامل الوحيد الأكثر أهمية في القضاء على الفقر وتعزيز "التنمية".

* في تقريره المرتقب بعنوان «أجندتنا المشتركة» يدعو الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش دعوة واضحة لـ «حوكمة» عالمية أفضل وأكثر شمولا لبناء مستقبل أكثر اخضرارا وعدالة وأمانا.

يمكننا القول بأن "الحوكمة" وسيلة "تنموية".

حدث تحول في استراتيجيات المؤسسات المالية العالمية نحو وجوب الحوكمة كسبيل لتحقيق التنمية، وأن محاربة الفساد والمحسوبية والبيروقراطية وسوء الإدارة، وتشجيع الشفافية والمساءلة، سيمكن الدول من خفض الفقر وتحقيق التنمية.

وتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوما أشمل وأعم للحوكمة وهو مفهوم " التنمية الإنسانية " إذ يركز على الإنسان بدلا من الدولة، فـ " الحوكمة " إذن بحسب البرنامج يجب أن تكون موجهة نحو تحقيق " التنمية البشرية " وليس فقط النمو الاقتصادي وبالتالي فإن الهدف الرئيسي من تطوير المؤسسات والقواعد الحاكمة يجب أن يكون الارتقاء بحياة الأفراد.

وبدون إنكار منافع النمو، فإن تقارير البرنامج كانت حريصة على تناول: انتشار الفقر والفروق الطبقية بين الأغنياء والفقراء داخل وعبر المجتمعات؛ ارتفاع معدلات البطالة؛ تداعي الروابط الاجتماعية وتزايد التهميش؛ وتدمير البيئة.

كانت الفكرة المركزية أن الانتعاش الاقتصادي والنمو البشري ليسا أمراً واحداً. فالدول التي تتساوى في مستويات دخول أفرادها، قد تكون لديها قيم مختلفة في مؤشر التنمية البشرية الأمر الذي دفع البنك الدولي بدوره في تقاريره السنوية حول التنمية في العالم لتناول الأبعاد الأكثر إنسانية في ظروف المعيشة داخل المجتمعات وبعد ما كانت الفكرة الأساسية من منظور البنك فيما يتعلق بالحوكمة هي الحد من هيمنة الدولة على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية أصبح موقف البنك يركز على تطوير إدارة القطاع الحكومي.

GOVERNANCE – GOOD GOVERNANCE

الإدارة الرشيدة للحكم	إدارة شئون الدولة والمجتمع	أسلوب الحكم	إدارة الحكم
الحكم الشراكي	الحوكمة	الحاكمانية	حسن الحكم
الحكم الموسع	الحكم الجيد	الحكم الصالح	الحكم الرشيد

نشأة الحوكمة (The genesis of governance)

ظهر مفهوم الحوكمة لأول مرة عام 1989 في تقرير للبنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول الأفريقية جنوب الصحراء Sub– Saharan Africa، حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي.

وجدت المنظمات الدولية المانحة نفسها مضطرة – لا سيما مع وجود شكوك حول قدرتها بالصيغ الحالية على إدارة مخصصات القروض للتنمية لديها – لصياغة آلية جديدة تستطيع من خلالها تحقيق الأهداف التي تصبو إليها بصورة أكثر كفاءة وفعالية وأقل كلفة، فبدأ التفكير في العمل على صك مفهوم جديد يعبر عن حزمة من السياسات والمبادئ العامة المتعلقة "بالأداء الاقتصادي"، وكانت النتيجة

ظهور مفهوم الـ " Good Governance " (الحوكمة).

فالحديث عن «الحوكمة» أتى مصاحبا لتحول في استراتيجيات المؤسسات المالية العالمية لتحقيق التنمية.

وتبلورت فلسفة "الحوكمة " في أن محاربة الفساد والمحسوبية والبيروقراطية وسوء الإدارة، وتشجيع الشفافية والمساءلة، سيمكن الدول من خفض الفقر وتحقيق التنمية.

" الحوكمة " تتعلق بـ:

- "عملية صنع وتنفيذ القرارات" العمليات التي يتم من خلالها اتخاذ قرارات السياسة العامة وتنفيذها
- "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة"
- " النظام" system

وجود نظم تحكم العلاقات والتفاعلات والشبكات بين القطاعات الأساسية المختلفة التي تؤثر في الأداء، وهي القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمدني المجتمع، ويشمل ذلك القرارات والمفاوضات وعلاقات القوة المختلفة بين أصحاب المصلحة لتحديد من؟ يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ كيف تتم الأمور؟ وكيف يتم توفير الخدمات؟ وتحديد المسؤولية والمسؤول.

*وبالتالي فإن «الحوكمة» تشكل وتبلور الطريقة التي يتم بها التخطيط لخدمة أو مجموعة من الخدمات وإدارتها وتنظيمها في إطار مجموعة من النظم الاجتماعية والاقتصادية السياسية.

الحوكمة والقطاع الخاص

- ظهور شركات المساهمة (المؤسسية وفصل رأس المال عن الإدارة).

- تطور أساليب الإدارة في ظل منظومة منافسة عالمية.

تعريف الحوكمة (Definition of Governance)

- يعرف البنك الدولي " الحوكمة " بأنها: " الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة " 1992. "القواعد، آليات" 2002.

- تعرف الوكالة الكندية للتنمية الدولية " الحوكمة " بأنها: " ممارسة القوة بواسطة المستويات المختلفة للحكومة بأسلوب يتسم بالفعالية، الأمانة، الإنصاف، الشفافية والمساءلة ".

- تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " الحوكمة " بأنها: " استعمال السلطة السياسية وإجراءات الرقابة في المجتمع، مع العلاقة بتسيير الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية".

- يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " الحوكمة " بأنها " ممارسة السلطة الإدارية والاقتصادية والسياسية لإدارة كافة شئون الدولة، وهو ما يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويوفقون بين اختلافاتهم ".

مبادئ الحوكمة

مبادئ الحوكمة (Governance Principles)

المشاركة: تمكين جميع أفراد المجتمع وكيانات أصحاب المصالح ذات الصلة سواء بطريقة مباشرة أو من خلال ممثلين عبر مؤسسات وسيطة من المشاركة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات التنمية واتخاذ القرارات العامة وفي تخصيص الموارد.

المساءلة: مساءلة الجمهور وأصحاب المصالح لمتخذي القرار والمؤسسات العامة عن أفعالهم.

حكم القانون: يتضمن أطراً قانونية عادلة يتم إنفاذها بحيادية بما يحمي حريات وحقوق الأفراد في ظل وجود قضاء مستقل.

الشفافية: قواعد ولوائح واضحة تمكن الجمهور وكيانات أصحاب المصالح من الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب، وأن تكون سياسات الحكومة معروفة للجميع.

الاستجابة: الاستجابة لرغبات المواطنين؛ وتحقيق التوافق والإجماع بين مختلف الفاعلين وأصحاب المصالح في المجتمع بما يحقق المصلحة الكلية للمجتمع.

مكافحة الفساد: محاربة استغلال الوظيفة لأغراض شخصية.

المساواة والتضمين: بما يضمن الاستماع لكل الأصوات في المجتمع، لا سيما أصوات المهمشين.

الرؤية الاستراتيجية: أن يكون لدى الحكومة والجمهور رؤية مستقبلية واسعة على المدى البعيد حول ما يتطلبه مسار التنمية.

الكفاءة والفعالية: والتي تعني أن المؤسسات والعمليات تؤدي لإشباع رغبات المجتمع بينما يتم استخدام الموارد المتاحة لأقصى صورة ممكنة.

الفعالية هي أداء الأعمال الصحيحة **والكفاءة** هي أداء الأعمال بطريقة صحيحة، وترتبط **الفعالية** بالنتائج (المخرجات)، وترتبط **الكفاءة** بالإدارة والموارد (المدخلات) بمعنى أن **الكفاءة** تزيد كلما كانت الموارد التي تم استعمالها أقل، قياساً بالنتائج المتحققة.

- **الكفاءة الفنية والإدارية** :الكفاءة الفنية والإدارية لموظفي الخدمة المدنية هي عامل واضح للحوكمة، وعلى الرغم من تحسن التعليم ألا أن التغييرات السريعة تتطلب التطوير المستمر للمهارات.

مؤشرات الحوكمة

Governance Indicators

تم تطوير عدد من المؤشرات لـ " الحوكمة " لدى "البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة "، وهي :

حكم القانون: هل يخضع صناع القرار لقواعد مستقرة منصفة وموضوعية من حيث: توافرها، عدالة تطبيقها.

رشادة عمليات اتخاذ القرارات: يعكس الموضوع حاجة عامة، طرحه للنقاش العام وتوفير معلومات كافية.

اللامركزية وعدم تركز السلطة وتوزعها هيكليا: الفصل بين السلطات، منح السلطات المحلية سلطات اتخاذ القرارات.

الشفافية وضوح قواعد اتخاذ القرارات: مدى توافر قواعد حاكمة لمجال اتخاذ القرار وسهولة فهمها وخضوعها للرقابة.

المساءلة لمتخذي القرارات وتطبيقها ومدى استقلال القضاء والسلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية إزاءها.

التكافؤ من حيث: مدى تشارك أفراد المجتمع في مخرجات عملية التنمية وتحملهم لأعبائها ومدى عدالة توزيع الموارد.

الرؤية الاستراتيجية والفعالية: من حيث امتلاك الحكومة لرؤية لما ينبغي تحقيقه وكيفية تحقيقه وتمكنها من تحقيقه.

كما طور " البنك الدولي " مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس " الحوكمة " دورياً في دول العالم:

الصوت والمساءلة: ويقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار الحكومة وكذا حرية الرأي والتعبير والتجمع.

الاستقرار السياسي وغياب العنف: يقيس توقعات أعمال العنف أو التغيير غير السلمي للسلطة.

كفاءة الحكومة: يقيس جودة الخدمات العامة وجودة صياغة وتنفيذ السياسات والتزام الحكومة بتنفيذها.

حكم القانون: يقيس مدى ثقة الأفراد في القواعد القانونية الحاكمة للمجتمع.

السيطرة على الفساد: يقيس مدى التداخل بين العام والخاص واستغلال النفوذ وغيره من أشكال الفساد.

الجودة التنظيمية: يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ لوائح سليمة تسمح بتشجيع التنمية وتعزيزها.

تطبيقات الحوكمة

Governance Applications

المبادئ الخمسة للحوكمة	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
الشرعية والصوت	**المشاركة:** يجب أن يكون لكل الرجال والنساء صوت في صنع القرار، إما بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية تمثلهم، هذه المشاركة البناءة الواسعة المبنية على حرية تكوين الجمعيات والتعبير. **التوجه الإجماعي:** التوفيق بين المصالح المختلفة للوصول إلى إجماع واسع حول ما هو في مصلحة المجموعة بشأن السياسات والإجراءات.
التوجه	**الرؤية الاستراتيجية:** تمتع القادة والجمهور بمنظور واسع وطويل المدى بشأن متطلبات تحقيق التنمية.
الأداء	**الاستجابة:** سعي المؤسسات والعمليات لتحقيق مصالح أصحاب المصالح. **الفعالية والكفاءة:** تحقيق العمليات والمؤسسات لنتائج تقابل الاحتياجات مع الاستفادة المثلى من الموارد.
المساءلة	**المساءلة:** أصحاب القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولون أمام الجمهور وأصحاب المصلحة، وهذه المساءلة تختلف بحسب المنظمات وما إذا كان القرار داخلي أم خارجي. **الشفافية:** التدفق الحر للمعلومات، وإمكانية الوصول إلى العمليات والمؤسسات والمعلومات مباشرة للمعنين، وتوفير معلومات كافية للفهم والمراقبة.
العدالة	**المساواة:** جميع الرجال والنساء لديهم الفرص لتحسين أو الحفاظ على رفاهيتهم. **سيادة القانون:** أطر قانونية عادلة تنفذ بشكل محايد.

تضمين مبادئ الحوكمة
المستوى الاستراتيجي
مستوى السياسات
مستوى الإدارات
مستوى العمليات
مستوى الإجراءات

دمج تطبيقات مبادئ الحوكمة في الإطار المؤسسي	المستوى الاستراتيجي	مستوى السياسات	مستوى الإدارات	مستوى العمليات	مستوى الإجراءات
الشفافية - النزاهة					
المشاركة - التضمين					
الكفاءة - الفعالية					
المحاسبة - المساءلة					
العدالة - المساواة					
سيادة القانون					
الرؤية الاستراتيجية					
اللامركزية - الاستجابة					
الوقاية من الفساد					

خطط المواطن

تقدم وثيقة "خطة المواطن" معلومات مُفصّلة عن الاستثمارات الموجهة من الدولة لكل محافظة وتوزيعها على القطاعات المختلفة وأبرز المشروعات الجاري تنفيذها في كل قطاع وأهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لكل محافظة وهو ما يساعد المواطن على متابعة هذه المشروعات في محافظته/ مدينته/ قريته، مما يساهم بدوره في دمج المواطن في منظومتي التخطيط والمتابعة.

الحوكمة في مصر

- توقيع مصر على **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** في 9/9/2003
- كلمة رئيس الجمهورية أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى "...أمامنا مشروع قانون الوظيفة العامة... يستهدف تطويرها والارتقاء به.. يتوخى رفع مستوي أداء الموظف العام في تعامله اليومي مع المواطن... ويضع آليات للمحاسبة والمساءلة... وآليات مماثلة لمكافحة الفساد الإداري ومحاصرته" (نوفمبر ٢٠٠٦).
- توصيات **جلسة مجلس الوزراء** رقم 24 بتاريخ 1/2/2007: "إعطاء موضوع محاربة الفساد أهمية كبيرة في أولويات الحكومة وإدراجه في أجندة اجتماعاتها حتى يتم التوصل إلى منظومة قانونية وتنفيذية لمكافحة الفساد وسد منابعه".
- **قرارات اللجنة الوزارية الخاصة ببحث موضوع مكافحة الفساد** رقم (5/70/70) بتاريخ 9/7/2007.
- **قرار وزير الدولة للتنمية الإدارية رقم (86) لسنة 2007 بتاريخ 3/10/2007** بتشكيل وتحديد اختصاصات لجنة الشفافية والنزاهة: "دراسة سبل واقتراح آليات تعزيز ودعم الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد بوحدات الجهاز الإداري بالدولة والقطاعات الحكومية والعامة.....، وذلك بالتنسيق والتعاون الكامل مع الأجهزة المعنية بالدولة، مع رصد ومراقبة ظواهر الفساد الإداري، ومتابعة التزامات مصر الدولية في مجالاتها".

- **توصيات لجنة الشفافية والنزاهة (التقرير الأول 7/2/2007)**، العمل على إصدار قوانين:
  - قانون الإفصاح وتداول المعلومات.
  - قانون أمن المعلومات ومكافحة الجرائم المعلوماتية.
  - قانون جديد للوظائف المدنية.

- **توصيات لجنة الشفافية والنزاهة (التقرير الثاني 10/8/2008)**
  - تعزيز ودعم الإطار المؤسسي لمحاربة الفساد
  - تقوية وصياغة الإطار القانوني للتجريم والملاحقة
  - توسيع نطاق التعاون الدولي
  - تفعيل وتطوير دور الإعلام في مكافحة الفساد
  - تدعيم التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

- **توصيات لجنة الشفافية والنزاهة (التقرير الثالث 23/3/2010)**
  - سد الثغرات التشريعية المتعلقة بحماية الشهود والمبلغين.
  - إصدار تشريعات (تنظيم الإفصاح وحرية تداول المعلومات – قانون العاملين المدنيين بالدولة – قانون منع تضارب المصالح).
  - رفع كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري للدولة.

- **الدستور المصري** نكتب دستوراً نغلق به الباب أمام أي فساد (الديباجة)، و(المادة 27) نصت على الالتزام بمعايير الشفافية والحوكمة، و(المادة 218) تنص على التزام الدولة بمكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية.

- **رؤية مصر 2030**
- – جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفعالية والمواءمة مع المتغيّرات المحلية والعالمية
- – تقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة تطبق الأساليب الحديثة
- – نظام يتسم بالشفافية، يتفاعل مع المواطن، ويستجيب لمطالبه، ويخضع للمساءلة المجتمعية

- **إصدار قانون حظر تعارض مصالح المسئولين في الدولة رقم 106 لسنة 2013**
- نصت المادة (4) من القانون على إنشاء "لجنة الوقاية من الفساد" بقرار من رئيس الجمهورية لتطبيق أحكام القانون وتقدير ما يعد تعارضاً مطلقاً أو تعارضاً نسبياً.

- **خطة الإصلاح الإداري**
- – تحديث الإطار التشريعي المنظم لأعمال الجهاز الإداري للدولة
- – رفع فاعلية وكفاءة الجهاز الإداري للدولة
- – تعزيز الشفافية والنزاهة في الجهاز الإداري للدولة

- **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد**

- إرساء مبادئ الشفافية والنزاهة في كافة عناصر المنظومة الإدارية
- تطوير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة
- دعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد
- رفع مستوى الوعي الجماهيري بخطورة الفساد وأهمية مكافحته
- تعزيز التعاون المحلي في مجال مكافحة الفساد
- مشاركة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد

- **الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء**

- آلية أفريقية لمراجعة وتقييم أداء وبرامج الدول الأفريقية التي تنضم طواعية إلى "إعلان الديمقراطية والحوكمة السياسية والاقتصادية وحوكمة الشركات"، وذلك في أربعة مجالات: الديمقراطية والحوكمة السياسية، الحوكمة الاقتصادية والإدارة، حوكمة الشركات، التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تهدف إلى تسريع تبني سياسات ومعايير وممارسات تقود إلى: الاستقرار السياسي، النمو الاقتصادي المرتفع، التنمية المستدامة، تعجيل الاندماج الاقتصادي على المستوى دون الإقليمي والثنائي.
- عبر وسائل: تبادل الخبرات، تعزيز أفضل وأنجح الممارسات، تحديد أوجه القصور والتقييم والمتطلبات الخاصة بتعزيز القدرات.

ثقافة الحوكمة (Governance culture)

Values
=
Behaviour
=
Culture

وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

حوكمة واستدامة

المعهد القومى للحوكمة
و التنمية المستدامة
National Institute for Governance
& Sustainable Development

شكراً لحضراتكم

عمرو نبيل
مدير وحدة الحوكمة المؤسسية